إعادة تشكيل لواء الديوانيّة عام ١٨٩٤م
دراسة في ضوء الوثائق العثمانيّة

Reconfiguration of Al-Diwaniyah Liwa'a in 1894 AD
A Study in View of Ottoman Documents

أ.د. سامي ناظم حسين المنصوريّ

جامعة القادسيّة / كلّيّة التربية

Prof. Dr. Sami Nadhim Hussein Al-Minsouri

University of Al-Qadissiyah / College of Education

الملخّص

درس البحث إعادة تشكيل لواء الديوانيّة في عام (١٨٩٤م)، حينما صدر قرار من الحكومة العثمانيّة بنقل مركز لواء الحلّة من قضاء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة، وصار اللواء يُعرف بلواء الديوانيّة، الذي ضمّ أربعة أقضية هي: الديوانيّة، والحلّة، والسَّماوة، والشاميّة.

إنّ مدينة الديوانيّة قد سبق وأن اتُّخذت مركزًا إداريًّا للواء الديوانيّة منذ تشكيلها في عام (١٨٥١م) وحتى عام (١٨٦٩م)، إذ قام والي بغداد مدحت باشا بنقل مركز اللواء من الديوانيّة إلى الحلّة؛ بسبب فشل إدارة لواء الديوانيّة في تحصيل الضرائب والرسوم من عشائر اللواء، فضلًا عن حالة الفساد المستشري في مجلس إدارة اللواء.

غير أنّه بسبب تردّي وضع مدينة الحلّة وسوء عمرانها، فضلًا عن بعدها عن باقي بلدات اللواء، قررت السلطات العثمانيّة إعادة تشكيل لواء الديوانيّة في (٦ تشرين الأوّل ١٨٩٣م)، ونُقل مركز اللواء من قضاء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة، وصار قضاء الحلّة أحد أقضية لواء الديوانيّة، وكان لذلك النقل أسباب أمنيّة – عسكريّة، واقتصاديّة – ماليّة، وجغرافيّة، وعمرانيّة.

الكلمات المفتاحيّة: ديوانيّة، حلّة، إدارة، لواء، وثائق عثمانيّة.

Abstract

This paper studied the reconfiguration of Al-Diwaniyah Liwa'a (Government) in 1894 AD when a decision was taken by the Ottoman Government to transfer the Al-Hilla Liwa'a center from Al-Hilla Qadha'a (District) to Al-Diwaniyah Qadha'a. and then. the Liwa'a became known as the Al-Diwaniyah Liwa'a. which included four Aqdhiya (districts): Diwaniyah. Hilla. Samawah. and Shamiya.

Before that. the city of Al-Diwaniyah had been taken as administrative center for the Al-Diwaniyah Liwa'a since its establishment in 1851 AD until 1869 AD. Medhat Pasha. the Wali (Governor) of Baghdad. transferred the center of Al-Liwa'a from Al-Diwaniyah to Al-Hilla due to the failure of the Al-Diwaniyah Liwa'a administration to collect taxes and fees from Al-Liwa'a tribes. besides the state of widespread corruption in the Al-Liwa'a Director Board.

However. owing to the deteriorating condition of Al-Hilla city. its poor construction. as well as its distance from the rest of the Al-Liwa'a cities. the Ottoman authorities decided to reconfigure the Al-Diwaniyah Liwaa'a on 6th October 1893 AD. transferring Al-Liwa'a center from Al-Hilla District to Al-Diwaniyah District. As a result. Al-Hilla

District became one of the Al-Diwaniyah Liwa'a Districts. This transfer was as a result of security-military. economic-financial. geographical. and construction reasons.

Keywords: Diwaniyah. Hillah. administration. Liwa'a. Ottoman documents

المقدّمة

يمثل اللواء (السنجق) الوحدة الإداريّة الثانية بعد الولاية في تصنيف الوحدات الإداريّة في الدولة العثمانيّة، وفقًا لما جاء في قانون الولايات الصادر في عام (١٨٦٤م)، إذ نصّت المادّة (٢) منه على: «إنّ الولاية تقسم إلى ألوية، والمدينة التي هي رأس لواء تكون مقرًا له». بمعنى تكون مقرًا للمتصرف ومجلس إدارة اللواء وباقي الدوائر الحكوميّة الأُخرى التي يكون لها تمثيل في أقضية اللواء. لذا فمن هنا تأتي أهمّيّة الوحدة الإداريّة التي تُتّخذ مركزًا إداريًّا للواء، فهي مركز السلطات الإداريّة والعسكريّة، يتمُّ فيها مناقشة الأمـور المختلفة من المتـصرّف، ومجلس إدارة اللـواء، وتُتّخذ القرارات المناسبة.

وهذه ليست المرّة الأوّلى التي يُتّخذ فيها قضاء الديوانيّة مركزًا إداريًّـا للواء الذي يحمل الاسم نفسه، بل كانت منذ عام (١٨٥١م)، ثُمّ أُعيد تشكيل اللواء مرّة ثانية في عام (١٨٩٤م)، ولهذا أسبابه المختلفة، وهو ما ناقشه هذا البحث في ضوء الوثائق العثمانيّة، كاشفًا الأسباب التي حدّدتها السطات العثمانيّة لنقل مركز اللواء، والإجـراءات الحكوميّة بعد صـدور قـرار النقل في (٦ تشرين الأوّل ١٨٩٣م)، ومواقف أهالي الحلّة والديوانيّة من نقل مركز اللواء.

اعتمد البحث بالدرجة الأساس على وثائق الأرشيف العثمانيّ المتمثّلة بوثائق غرفة أوراق الباب العاليّ، ووثائق وزارة الداخليّة/ قلم الكتابة، ووثائق الإدارات الداخليّة، ووثائق أوراق شورى الدولة، فضلًا عن الحوليّات العثمانيّة التي تمثّلت بسالنامات الدولة العثمانيّة العامّة، وسالنامات ولاية بغداد، فضلًا عن مصادر أُخرى متنوّعة، يمكن للقارئ الكريم مراجعتها في قائمة المصادر والمراجع.

المحور الأوّل: الدرجة الإداريّة للواء الديوانيّة حتّى عام ١٨٧٠م.

١- تشكيل لواء الديوانيّة إداريًّا عام ١٨٥١م:

في عام (١٨٥١م) اتّخذت الحكومة العثمانيّة قرارًا بشأن إقامة إدارة موحّدة وموسّعة في العراق؛ من أجل إيجاد حلول لمشاكل البلاد، فقد صدرت الأوامر إلى وجيهي باشا (١٨٥٠ - ١٨٥١م) الوالي الجديد لإيالة بغداد وشهرزور بمواصلة الإصلاحات، التي كان في مقدّمتها إصلاح أمور العشائر، وتأمين الأمن في الإيالة، وتنظيم عمليّة جمع الضرائب[١].

يمكن القول: إنّ الإدارة العثمانيّة في بغداد بعد أن تمكّنت من القضاء على نفوذ قبيلة الخزاعل[٢]، وفرض سيطرتها المباشرة على أراضيها، عملت على تنظيم المنطقة إداريًّا، فشكّلت لواء الديوانيّة[٣] عام (١٨٥١م)؛ وذلك بسبب الأهّميّة الكبيرة لمدينة

---

(١) فاضل بيات، الدولة العثمانيّة في المجال العربّي دراسة تاريخيّة في الأوضاع الإداريّة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانيّة حصرًا، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ٢٩٥.

(٢) في أواخر عام (١٨٥٠م) هجم كريدي آل ذرب رئيس قبيلة الخزاعل على القلاع الحكوميّة في الجانب الغربيّ لمدينة الديوانيّة، فهدمها واستولى على تجهيزاتها من الأسلحة بما فيها المدافع، وردًّا على ذلك جهّز نامق باشا قائد الجيش العثمانيّ السادس حملة عسكريّة عام ١٨٥١م ضدّ الخزاعل، تمكّن فيها من إلقاء القبض على كريدي آل ذرب، وعدد آخر من شيوخ القبيلة، وتَمّ نفيهم إلى إسطنبول. ينظر: عبّاس العزاويّ، تاريخ العراق بين احتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥)، ج٧، ص٩٠.

(٣) الديوانيّة: نشأت في عام ١٧٠١م، وكانت تمثّل المركز الإداريّ والعسكريّ لمقاطعة الحسكة،=

الديوانيّة لوقوعها؛ بين الشاميّة[١] والسَّماوة التي كانت عشائرها - في أغلب الأحيان- خارجة عن سلطة الإدارة العثمانيّة ونفوذها، ولهذا شكّلت الديوانيّة إداريًّا من أجل السيطرة على عشائر تلك المناطق[٢].

= سُمّيت بهذا الاسم نسبة إلى الديوان الحكوميّ لمقاطعة الحسكة فكانت أولى تسمياتها هي (ديوان الحسكة)، ثمّ تحوّلت التسمية إلى (ديوانية الحسكة)، وبمرور الزمن كثر إطلاق اسم الديوانيّة مجردة عن الإضافة حتّى نسي اسم الحسكة، وصارت المدينة تعرف باسم الديوانيّة فقط. لمزيد من التفصيل ينظر: سامي ناظم حسين المنصوريّ، ٢١ كانون الأوّل ١٧٠١م من هنا بدأت حكاية مدينة ديوانيّة الحسكة (الديوانية)، دار الفرات للثقافة والإعلام، ط١، (بابل: ٢٠٢٢م)، ص ٦٨.

(١) الشاميّة: قضاء يرتبط بلواء الديوانيّة - ولاية بغداد، تشكّل إداريًّا في عام (١٨٦٩م). وفي أوائل عام (١٨٦٩م) ارتبط قضاء الشاميّة إداريًّا بلواء الحلّة بعد إنزال درجة لواء الديوانيّة إلى قضاء. أُعيد ارتباطه إداريًّا مرّة ثانية بلواء الديوانيّة في عام (١٨٩٤م). يحدّ القضاء من جهة الشمال قضاء الهنديّة، ومن الشرق قضاء الديوانيّة، ومن الجنوب قضاء السَّماوة، ومن الجنوب الغربيّ بادية الشام، ومن الغرب قضاء النجف. تعدّدت الآراء حول تسميتها، ويمكن القول: إنّ التّسمية قد تكون مشتقّة من كلمة (شوميا)» وهي موضع في بقعة الكوفة، نزله جيش مهران لمحاربة المثنى والمسلمين قالوا شوميا هي موضع دار الرزق بالكوفة « بناءً على أنّ تسمية الشاميّة كانت تطلق على منطقة جغرافيّة، تمتدّ حدودها إلى مشارف مدينة الكوفة، وهناك من يرى أنّ التّسمية جاءت بسبب انقطاع مياه نهر الفرات عن الشاميّة في القرون المتأخّرة حتّى أوائل القرن التاسع عشر. فصارت أراضيها قفراء جرداء، ولم يكن هناك نهر يفصل بينها وبين بادية الشام، لذلك أطلق عليها العامّة اسم الشاميّة، وقيل أيضًا: إنّ الشاميّة سُمّيت بذلك؛ لنزوح قبائل متعدّدة إليها من أطراف بادية الشام والجزيرة، لخصوبة أرضها، ووفرة مياهها، وتربتها، وكثرة إنتاجها وجودته. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوريّ، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإداريّة العربيّة في الوثائق العثمانيّة (١٢٨١ - ١٣٣٦هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م)، الدار العربيّة للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠١٨)، ص ٢٦٣- ٢٦٤.

(٢) سامي ناظم حسين المنصوريّ، الديوانيّة في العهد العثمانّي الأخير (١٨٥١ - ١٩١٧م) دراسة لتاريخها الإداريّ في ضوء السالنامات العثمانيّة، دار المدينة الفاضلة، ط١، (د. م: ٢٠١٢)، ص٣٦.

كانت التقسيمات الإداريّة للواء الديوانيّة في عام (١٨٥٥م) تضمّ: الحلّة، والهنديّة[١]، والديوانيّة، والدغّارة[٢]، والشاميّة، وعوينة، وجديدة، وطهمازيّة، والمحاويل، والنيل، ونهر شاه، والخواصّ، وأبو كلنك، وويسيّة، وعلاج، وقنافة، والهاشميّة، والجربوعيّة، وبنشبة، وبرمانة[٣].

وفي عام (١٨٦٩م) وُلّي مدحت باشا على ولاية بغداد، فوصلها في (٣٠ نيسان ١٨٦٩م- ١٨ محرم ١٢٨٦هـ)، وكان من بين أهمّ أعماله في العراق تطبيق قانون الولايات العثمانيّ الصادر عام (١٨٦٤م)، ففي (١٧ أيّار) بعث رسائل إلى القنصليّات الأجنبيّة في بغداد، يُعلمها بإعادة تنظيم الإدارة الحكوميّة والتقسيمات الإداريّة في

(١) الهنديّة: قضاء يرتبط بلواء كربلاء، ولاية بغداد، تشكّل إداريًّا في عام (١٨٦٩م)، واحتفظت المدينة بدرجتها الإداريّة حتّى نهاية الحكم العثمانيّ للعراق. يحدّها من جهة الشمال قضاء كربلاء، ومن الشرق قضاء الحلّة، ومن الجنوب والجنوب الشرقيّ قضاء الشاميّة، ومن والجنوب والغرب قضاء النجف الأشرف. سُمّيت بذلك؛ لوقوع أراضيها على ضفّتي نهر الهنديّة الذي أنفق على حفره المهراجا الهنديّ آصف الدولة جدّ النواب إقبال الدولة عام (١٧٩٣م)؛ لإيصال الماء إلى مدينة النجف الاشرف فنُسبت إليه. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوريّ، المعجم الكبير، ص٤٥٠ - ٤٥١.

(٢) الدغّارة: ناحية ملحقة بقضاء المركز في لواء الديوانيّة/ ولاية بغداد. استُحدثت إداريًّا في عام (١٨٦٩م). هناك رأيان في تسميتها: الرأي الأوّل أنّها جاءت من صفة (الدغّار) التي أُطلقت على النهر، وهي تعني الدفاع؛ لأنّ النهر يدفع السدّ الذي يقام عليه ويجرفه؛ لتدفّق المياه بسرعة، ثُمّ أُطلقت هذه الصفة اسمًا للمدينة فقيل الدغّارة. والثاني أنّ امرأة اسمها دغّارة قامت بكري النهر، إلّا أنّ هذا الرأي ضعيف جدًّا. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوريّ، المعجم الكبير، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) سالنامة الدولة العثمانيّة العموميّة لسنة (١٢٧٢هـ)، دفعة ١٠، دار الطباعة العامرة، ص ١٠٧.

ولاية بغداد وفق ذلك القانون[١]. وفي هذا القانون قسِّمت الولاية إلى ألوية والألوية إلى أقضية، ثُمّ نواح، وقرى[٢]، وقلّص الوالي مدحت باشا عدد ألوية ولاية بغداد من أربعة عشر[٣] إلى عشرة ألوية كان من بينها لواء الديوانيّة[٤].

٢- إنزال درجة الديوانيّة من لواء إلى قضاء عام (١٨٦٩م):

كان لواء الديوانية بإدارة المتصرّف قربي باشا (نيسان ١٨٦٨ / تمّوز ١٨٦٩م) وقد عزل عن المتصرّفيّة بسبب فشله في تحصيل الرسوم والضرائب من عشائر اللواء، وعيّن بدلًا عنه متصرّفًا جديدًا للواء هو توفيق بك القائمّقام السابق لقضاء (نيكبولي)[٥]

(١) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخيّ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٤، مطابع عليّ بن عليّ، (الدوحة: د. ت)، ص ٢١٣٢.

(٢) أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانيّة، نقله إلى العثمانيّة علّي رشاد، ترجمه إلى العربيّة محمود عليّ عامر، قدّمت له وعلّقت عليه سمر بهلوان، ط١، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ٢٠٠٨)، ص ١٣.

(٣) كانت إيالة بغداد تضمّ أربعة عشر لواء هي: بغداد، وخراسان (بعقوبة)، والدليم، والبصرة، والموصل، والعمارة، وسامراء، وبدرة، وخانقين، وراوندوز، والسليمانيّة، وشهرزور، وكربلاء، والديوانيّة. ينظر: سالنامة دولت عليّة عثمانيّة لسنة (١٢٨٦هـ)، دفعة ٢٤، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٤) هي: بغداد، وشهرزور، والسليمانيّة، والموصل، والدليم، والبصرة، والعمارة، والمنتفك، وكربلاء، والديوانيّة. ينظر: جميل موسى النجّار، الإدارة العثمانيّة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثمانيّ ١٨٦٩ - ١٩١٧، دار الشؤون الثقافيّة، ط٢، (بغداد: ٢٠٠١)، ص١١٦.

(٥) نيكبولي أو نيكوب: مدينة محصّنة في تركيا الأوربيّة، في سنة ١٨٦٩م كانت بدرجة قضاء، يرتبط إداريًّا بلواء روسجق ضمن ولاية الطونة، تقع المدينة حاليًّا في بلغاريا على الحدود الرومانيّة على خطّ العرض ٤٣,٤٢ شمالًا، وخطّ الطول ٢٤,٥٤ شرقًا، وتسمّى حاليًا نيكوبول (Nikopol). ينظر: س. موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطوريّة العثمانيّة، ترجمة وتعليق،=

الذي أنيطت به مهمّة تحصيل الديون المتراكمة، وفي نفس الوقت أجريت محاكمة في بغداد لعدد من أعضاء مجلس إدارة لواء الديوانيّة المتورّطين بأخذ الرشوة من الشيوخ الملتزمين، واتّخاذ بعض الخطوات فيما يتعلّق بتحصيل الرسوم والضرائب المترتّبة على الشيوخ الملتزمين، ولا سيّما شيوخ عشائر عفك والدغّارة [١]. وسبب تلك الأوضاع في اللواء قرّر والي بغداد مدحت باشا نقل مركز اللواء من الديوانيّة إلى الحلّة في تمّوز عام ١٨٦٩م [٢].

وهناك من يرى أنّ الوالي مدحت باشا أراد أن يجعل من الحلّة مركزًا للواء كبير؛ وذلك لازدياد أهمّيّتها الاقتصاديّة؛ نظرًا لسعة أراضيها الزراعيّة، وازدهار تجارتها مع المناطق المجاورة، وبالتالي ارتفاع حجم الضرائب المتأتّية لخزينة الدولة[٣]. وقد ضمّ لواء الحلّة، فضلًا عن قضاءي الحلّة والديوانيّة كلّ من قضاءي الشاميّة والسَّماوة[٤].

= عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، (بيروت: ٢٠٠٢).

(١) لمزيد من التفصيل ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، انتفاضة ٩ أيّار ١٨٦٩م في الديوانيّة وتوابعها في ضوء الوثائق العثمانيّة، دار الفرات للثقافة والإعلام، ط١، (بابل: ٢٠٢٢م).

(٢) الزوراء، العدد ٨، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٦هـ.

(٣)علّي هادي عبّاس المهداويّ، الحلّة في العهد العثمانّي المتأخّر (١٨٦٩ - ١٩١٤م)، منشورات بيت الحكمة، ط١، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص١٣.

(٤) سالنامة دولت عليّة عثمانيّة لسنة (١٢٩١هـ)، دفعة ٢٩، ص٢٥٥.

المحور الثاني: نقل مركز لواء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة عام ١٨٩٤م.

اختلفت الآراء في تحديد تاريخ دقيق لنقل مركز اللواء من مدينة الحلّة إلى مدينة الديوانيّة، وبمعنى آخر إنزال درجة الحلّة الإداريّة من لواء إلى قضاء، إذ حدّد أحد الباحثين عام (١٨٩١م) تاريخًا لذلك النقل [١]، ورأى باحث آخر أنّه حدث في عام (١٨٩٢م)[٢]، وأشار ثالث إلى عام (١٨٩٣م)[٣]، وهناك من لم يحدّد عامًا معينًا، واكتفى بالقول: إنّ النقل تمّ في عهد حسن رفيق باشا[٤] والي ولاية بغداد[٥].

إنّ سبب ذلك الاختلاف يكمن في استخدام الدولة العثمانيّة آنذاك تقويمين في آن واحد، هما: التقويم الماليّ – الروميّ، والتقويم الهجريّ في معظم مؤسّساتها أو دوائرها الرسميّة كتحرير الكتب، والمعاملات الرسميّة، وجباية الضرائب، وغيرها من الأمور؛

(١) محمّد حسن عليّ مجيد، ولاة الحلّة وحكامها في القرن التاسع عشر حتّى نهاية الحكم التركيّ في العراق (١٨٠٠ – ١٩١٧م) وأثرهم في الشعر، مجلّة المؤرّخ العربيّ، العدد ٢٠، بغداد، ١٩٨١، ص٢٨٣.

(٢) عليّ هادي عبّاس المهداويّ، المصدر السابق، ص٣٠.

(٣) جميل موسى النجّار، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٤) حسن رفيق باشا: تركيّ الأصل من ولاية إسطنبول، عُينّ واليًا على بغداد في عام (١٨٩١م). قام بأعمال عدّة في الولاية منها تأسيسه مطبعة دار السلام، وتعميره كثيرًا من المساجد، والجوامع، وتأسيس الجديد، ومنها جامع حسن باشا. وقام بشنّ حملات عسكريّة ضدّ عشائر العمارة، والمنتفك، والديوانيّة. انتهت ولايته في عام (١٨٩٦م). ينظر: محمود بن سلطان بك الشاويّ، ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاويّ، تحقيق عبد الجبّار العمر، مجلّة آفاق عربيّة، السنة السادسة، العدد ٦ – ٧، (شباط – آذار ١٩٨١م)، ص ٨٢– ٨٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٢.

لذلك نجد أحيانًا أنّ بعض الوثائق والمطبوعات العثمانيّة كانت تصدر بالتاريخ الهجريّ، وبعضها الآخر كان يصدر بالتاريخ الماليّ – الروميّ، أو التاريخين معًا.

إنّ مسألة نقل مركز اللواء من الحلّة إلى الديوانيّة طرحت منذ عام (١٨٩٢م)، ونُفّذت أواخر هذا العام، وهذا ما أكّدته الوثائق العثمانيّة الواردة في هذا البحث، وبناءً عليه فيمكن القول: إنّ النقل دخل حيّز التنفيذ أوائل (عام ١٨٩٤م)، وبهذا فإنّ التقسيمات الإداريّة للواء الحلّة شهدت تغييرًا مهمًّا عام (١٨٩٤م)، تمثّل بإصدار قرار من الحكومة العثمانيّة في إسطنبول بنقل مركز لواء الحلّة من مدينة الحلّة إلى مدينة الديوانيّة، وصار اللواء يعرف بلواء الديوانيّة.

١ – الأسباب التي حدّدتها السلطات العثمانيّة لنقل مركز اللواء:

أرسل الوالي حسن رفيق باشا مذكّرة إلى الصدارة العظمى[١] بتاريخ (١٤ نيسان ١٨٩٢م)، أوضح فيها أنّ لواء الحلّة ضمن ولاية بغداد، وهو يحادد لواء المنتفك[٢] ضمن ولاية البصرة وكذلك لواء نجد في الولاية نفسها، وهو لواء ذو إيرادات ماليّة كبيرة، وتتميّز أراضيه بقوّة الإنتاجيّة، وأقضية اللواء هي: الديوانيّة،

(١) الصدارة العظمى: هي الوظيفة التي يشغلها الصدر الأعظم، والمقصود بها رئاسة الوزراء. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعيّ للمصطلحات العثمانيّة التاريخيّة، (الرياض: ٢٠٠٠)، ص ١٤٣.

(٢) المنتفك: لواء يرتبط إداريًّا بولاية البصرة. تشكّل إداريًّا في عام (١٨٦٩م)، وكان يرتبط بولاية بغداد، وفي عام (١٨٧٥م) انفصل لواء المنتفك عن ولاية بغداد، وارتبط إداريًّا بولاية البصرة التي تمّ تشكيلها في هذا العام، وفي عام (١٨٨٠م) أنزلت الدرجة الإداريّة لولاية البصرة إلى لواء، فأعيد ربط لواء المنتفك إداريًّا بولاية بغداد، سُمّي اللواء بهذا الاسم نسبة إلى اتحاد قبائل المنتفك المؤلّف من القبائل الثلاثة الرئيسة في المنطقة وهي (الأجود وبني مالك والسعيد) التي تقطن أراضيه. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوريّ، المعجم الكبير، ص ٤٢٨ – ٤٢٩.

والشاميّة، والسَّماوة، وأغلب أهاليها من العشائر التي من الصعب أن تنقاد إلى أوامر الحكومة، وتؤدّي ما عليها من واجبات، ممّا يؤدّي أحيانًا إلى سوق القوّات العسكريّة ضدّها، وأشار الوالي الى أنّ موقع قضاء الديوانيّة في وسط اللواء يحظى بأهمّيّة كبيرة في بسط نفوذ الحكومة على بقية مناطق اللواء[١].

وفي (١ آب ١٨٩٢م) أرسل المشير رجب باشا قائد الجيش العثمانيّ السادس[٢] في ولاية بغداد برقيّة إلى دائرة الأركان الحربيّة العامّة في إسطنبول، أوضح فيها إمكانيّة إرسال قوّات عسكريّة إلى عفك والدغّارة، وأنّ نقل مركز اللواء إلى الديوانيّة فيه إيجابيّات لا سيّما من ناحية موقع المدينة وتوسّطها بين الوحدات الإداريّة في اللواء، كما بيّن أنّ سبب نقل مركز اللواء من الحلّة هو أن قصبة الحلّة لم تتوسّع ولم يتّخذ متصرّف الحلّة الإجراءات المناسبة أو الكافية في هذا الصدد[٣].

وفي (٣٠ آب ١٨٩٢م) أصدر مجلس شورى الدولة في إسطنبول مضبطة أوضح فيها أنّ عشائر أقضية الديوانيّة، والشاميّة، والسَّماوة لا تنفّذ أوامر الحكومة، ولا تؤدّي

---

(1) BOA. SD. 2162 / 36 . 7 .

(٢) الجيش العثمانيّ السادس (الفيلق الهمايونيّ السادس): أسّس في عام (١٨٤٨م)، وكان مقرّه مدينة بغداد، أمّا نطاق عمله فهو جميع أراضي ولايات العراق الثلاث (بغداد، البصرة، الموصل)، وتنقسم تشكيلاته إلى ثلاثة أنواع، هي: النظام (الجيش النظاميّ)، والرديف (الاحتياط الأوّل)، والمستحفظ (الاحتياط الثاني)، أمّا صنوفه فكانت كلًّا من: المشاة، والخيّالة، والمدفعيّة. وكانت الخدمة في الجيش تقتصر على المسلمين، أمّا غير المسلمين فكانوا يدفعون البدل العسكريّ. ينظر: محمود شوكت، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكريه سي، قسم ثاني، ايكنجي جلد، مكتب حربيه مطبعة سنده طبع اسيدلمشدر، (د. م: ١٣٢٥)، ص١٤؛ نخبة من الباحثين، الجيش والسلاح، ج٥، (بغداد: ١٩٨١)، ص ١١٧.

(3) BOA. SD. 2162 / 36. 5 .

ما عليها من واجبات، كما أنّ معظم عشائر الديوانيّة مطلوبة ماليًّا للخزينة[1]، وفي (٨ تمّوز ١٨٩٣م) أرسل والي بغداد مذكّرة إلى وزير الداخليّة، أوضح فيها أنّ بقاء المركز في قضاء الحلّة لا يدعم الانضباط والانتظام في دفع الرواتب، واستيفاء الأموال[2]. ومن هنا يمكن القول: إنّ السلطات العثمانيّة حدّدت أربعة أسباب لنقل مركز اللواء من الحلّة إلى الديوانيّة هي:

أ- السبب الماليّ والاقتصاديّ: وهو أنّ لواء الحلّة ذو إيرادات ماليّة كبيرة؛ بسبب القوّة الإنتاجيّة التي تتمتّع بها الأراضيّ الزراعيّة في أقضيته، وأنّ بقاء المركز في قضاء الحلّة لا يدعم الانضباط والانتظام في دفع الرواتب واستيفاء الأموال، لا سيّما أنّ عشائر أقضية الديوانيّة[3]، والشاميّة[4]،

(1) BOA. BEO. 206 / 15388 / 2.

(2) BOA. I. DH. 1308 - 24 / 46 .2.

(٣) عشائر قضاء الديوانيّة آنذاك كانت تتوزع بين ناحية آل بدير، وفيها عشيرة آل سندال، والفراحنة، وآلبو حسين وغيرهم. أمّا عشائر الدغّارة فكان أبرزها عشائر الأگرع وهي: آل شبانة، وآل حمد، وآل زياد، والمناصير، وآل عمر، والهلالات، وآلبو نائل، ومرمض، وأهل المجاوير، فضلًا عن عشيرة السعيد. وكانت عشائر عفك تضمّ كلًّا من: البحاحثة، والمخاضرة، وآل شيبة، وآل حمزة، وآلبو ناشي، والعجاريج، وآلبو راشد. وكانت عشائر الجبور، وآلبو مرجان، وقسم من عشيرة آل حمد أهمّ عشائر الفوّار. في حين كانت عشائر الشافعيّة تتمثّل في الخزاعل، وآل شبل، والجبور، وبعض فرق عشائر الأگرع، وكعب: ينظر: بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، اون التنجي دفعة در سنة قمرية (١٣١٨) وشمسية (١٣١٦ - ١٣١٧)، ولايت مطبعة سندة، طبع اولمنشدر، ص٤٨٢ - ٤٨٤.

(٤) عشائر قضاء الشاميّة آنذاك هي: آل شلاّل من الخزاعل، وثلاثة فرق من آل شبل هي: (آل خزيم، وآل لجام، وأهل الدواب)، وآل زيّاد، وآل فتلة، والكرد، وبني حسن العليّ، والعوابد، والحميدات، والغزالات، وخفاجة، وآل عياش، وبني سلامة، وخالد. ينظر: بغداد=

والسَّماوة[١] مطلوبة ماليًّا لخزينة الدولة.

ب- السبب الأمنيّ: لغرض فرض الأمن والنظام في مناطق اللواء كافّة، لا سيّما بعد كثرة النزاعات العشائريّة التي تخلّف عشرات القتلى، والحفاظ على أمن طرق التجارة وأموال التجّار من النهب والسلب[٢].

ت- السبب الجغرافيّ والعسكريّ: إنّ موقع قضاء الديوانيّة في وسط اللواء يحظى بأهمّيّة كبيرة في بسط نفوذ الحكومة على بقيّة مناطق اللواء، ممّا يسهل سوق القوّات العسكريّة ضدّ العشائر غير الخاضعة للسلطات العثمانيّة التي لا تنفّذ أوامر الحكومة، ولا تؤدّي ما عليها من واجبات. فضلًا عن أنّ نقل مركز اللواء إلى قضاء الديوانيّة سيسهّل عمليّة مراجعة أهالي مناطق اللواء كافّة للدوائر الحكوميّة[٣].

وقد أكّدت سالنامات ولاية بغداد على العامل الجغرافيّ، فذكرت ما نصّه: «كان مركز اللواء قصبة الحلّة، بينما تمتّعت الديوانيّة بموقع متوسّط لذلك صيّرت

= ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، اون سكزنجي دفعة در سنة قمرية ١٣٢١، و١٣١٩ مالية، ولايت مطبعة سندة طبع اولمنشدر، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(١) عشائر قضاء السَّماوة آنذاك هي: الخزاعل، وبني حچيم، وآل زيّاد، والجبور، وبني عارض، وبني زريج، والأعاجيب، والظوالم، وآلبو حسّان، وآلبو جيّاش، والجوابر، والعويليّين، وآلبو محسن. ينظر: بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٩، سنة هجريّة ١٣٢٣، وسنة ماليّة ١٣٢١، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر، ص٣٧٢ - ٣٧٣.

(2) BOA. BEO. 293 / 21955. 3.

(3) BOA. BEO. 206 / 15388 / 2.

عام (١٣٠٩)[١] مركزًا للواء، وكان ذلك بسبب جودة هوائها، ولطافة موقعها، وهما يكسبان المدينة العمران، والرقيّ»[٢].

ث- السبب العمرانيّ: إنّ نقل مركز اللواء من الحلّة كان بسبب عدم توسع الحلّة، ولم يتّخذ متصرّفها الإجراءات المناسبة أو الكافية في هذا الصدد. وهنا نستشهد بقول أحد الرحّالة الأجانب الذي زار المدينة في عام (١٨٩٣م) واصفًا إيّاها بـ: «مكان بائس ليس فيه ما يستحق المشاهدة، والناس هنا غلاظ الطبع ولا تستطيع أن تسير دون مرافقة أحد، ... يبدو لي أن الحلّة لا تحمل ميزة حسنة خاصة بها»[٣].

٢- نقل مركز اللواء إلى قضاء الديوانيّة:

يقع قضاء الحلّة في شمال اللواء لذا فهو بعيد من بقيّة أقضية اللواء؛ لذا كان من الضروريّ نقل مركز اللواء إلى قضاء الديوانيّة؛ لأنّ قرب الإدارة الحكوميّة من مراكز تجمّع السكان صار أمرًا مهمًّا آنذاك؛ بسبب بطء وسائل النقل وبدائيّتها، ممّا يسهّل جباية الضرائب، والرسوم، والانخراط في خدمة التجنيد الإجباريّ، ممّا أدّى إلى منح السلطات العثمانيّة القدرة على تثبيت سيطرتها المركزيّة على تلك المناطق.

إنّ فكرة نقل مركز اللواء من الحلّة إلى الديوانيّة طُرحت منذ منتصف عام (١٨٩١م)، وصدرت الموافقة على النقل في (٦ تشرين الأوّل ١٨٩٣م)، ونفّذ أوائل

(١) على وفق التقويم الشمسيّ (الماليّ - الروميّ).

(٢) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١- ١٣٢٢، مطبعة ولايته طبع اولمنشدر، ص ٣٠٥.

(٣) أ، ج، سوانس كوبر، رحلة في البلاد العربيّة الخاضعة للأتراك، ترجمة صادق عبد الركابّي، ط١، الأهليّة للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠٠٤)، ص ٢٤٦.

عام (١٨٩٤م)، وصار اللواء يعرف بلواء الديوانيّة. ذكر الواعظ ما نصّه: «في صبيحة الليلة توجه القاضيّ إلى الديوانيّة ليلتحق بمركز اللواء ...، نقل المركز إلى الديوانيّة وكان يوم (٩ كانون الثاني ١٣٠٩)»[١].

وهذا التاريخ وفقًا للتقويم الماليّ – الروميّ، وبعد مقارنته مع التقويمين الهجريّ والميلاديّ، فإنّ تاريخ (٩ كانون الثاني ١٣٠٩) يوافق يوم الأحد (١٤ رجب ١٣١١هـ– ٢١ كانون الثاني ١٨٩٤م) [٢].

أصدرت الحكومة العثمانيّة أواخر (١٨٩٣م) أوامرها إلى والي بغداد حسن رفيق باشا بشأن إجراءات نقل مركز اللواء إلى الديوانيّة، وحدّدت مصاريف تغطية ذلك النقل بـ (٢٥٠٠) ليرة[٣]؛ لإعمار الأماكن المدنيّة والعسكريّة في قضاء الديوانيّة، لا سيّما مقرّ الحكومة والقشلة وبعض الأماكن العسكريّة[٤]. ولكن بعد تشكيل لجنة للكشف على تلك الأماكن تمّ تقليل المبلغ إلى (١٠٠٠) ليرة[٥]، ثُمّ حصلت الموافقة

(١) مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيّد جعفر، عُني بنشره، وأضاف عليه، وعلّق حواشيه، إبراهيم الواعظ، مطبعة الاتّحاد، (الموصل: ١٩٤٨)، ص ٤١٢.

(٢) سامي ناظم حسين المنصوريّ، التقويم الشمسّي العثمانّي (الماليّ الروميّ) ١٨٤٠ – ١٩١٨م، دار الفرات للثقافة والإعلام، (بابل: ٢٠٢٠م)، ص ١٣١.

(٣) الليرة الذهبيّة: عملة نقديّة عثمانيّة ضُربت في عام (١٨٤٤م)، وكان وزنها يساوي (٧,٢١٦) غرامات من الذهب عيار (٢٢–٢٤)، وهي تحتوي على (٦,٦) غرامات من الذهب، وتساوي (١٠٠) قرش فضّيّ. ينظر: شوكت باموك، التاريخ الماليّ للدولة العثمانيّة، دار المدار الإسلاميّ، ط١، (طرابلس: ٢٠٠٥)، ص٣٧٦.

(4) BOA. SD. 2617 / 11. 1; BOA. DH. MKT. 53 / 48. 2 .

(5) BOA. DH. MKT. 53 / 48. 4 ; BOA . SD . 2162 / 36 . 7 .

فيما بعد على صرف ذلك المبلغ[١]. فقام والي بغداد بإبلاغ متصّرف الحلّة عليّ رضا بك بذلك، لكنّ الأخير أبدى امتعاضه موضّحًا سلبيّات نقل مركز لواء الحلّة التي تبعد عن بغداد مسافة خمس عشرة ساعة إلى قضاء الديوانيّة، مطالبًا بوجوب القيام بإصلاحات في الديوانيّة قبل نقل مركز اللواء لها[٢].

ونتيجة لموقف متصرّف لواء الحلّة، فضلًا عن وجود شكاوى ضدّه تتعلّق برسوم الالتزام وجبايتها[٣]، تمّ نقله خارج اللواء، وتعيين متصّرف جديد لتنفيذ عملية نقل المركز، إذ صدرت الإرادة السنيّة السلطانيّة في (١٠ تشرين الثاني ١٨٩٣م)، بالموافقة على تبادل بين منصبي متصرّف لواء الحلّة ومتصرّف لواء سعرد[٤]، فتمّ نقل عليّ رضا بك من الحلّة إلى سعرد، ونقل سعيد باشا من سعرد إلى الحلّة[٥].

---

(١) القرش: عملة نقديّة فضّيّة أخذها العثمانيّون عن الأوربّيّين، وقد ضربت لأوّل مرّة في الدولة العثمانيّة في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧)، وأخذ وزنها وعيارها يتناقص تدريجيًّا حتّى وصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى أقلّ من نصف درهم. أمّا ما يتعلّق بمعادلتها بالبارة، أو الآقجة فإنّ القرش كان يساوي (٤٠) بارة، أو (١٢٠) آقجة. ومن الجدير بالذكر أنّ القرش كان يضرب في بغداد منذ عام (١٨١٤م). ينظر: شوكت باموك، المصدر السابق، ص٢٩٣ – ٢٩٥، ٣٠٥؛ عبّاس العزاويّ، تاريخ النقود العراقيّة لما بعد العهود العبّاسيّة، شركة التجارة والطباعة، (بغداد: ١٩٥٨)، ص١٤٦ – ١٤٨.

(2) BOA. SD. 2162 / 36. 5 .

(3) BOA. I. DH. 1309 / 21. 1 .

(٤) سعرد (مدينة تقع حاليًّا إلى الجنوب الشرقيّ من تركيا): مدينة ومركز لواء يرتبط إداريًّا بولاية بتليس، بلغ عدد الوحدات الإداريّة المرتبطة باللواء في عام ١٨٩٣م (٤) قضاء، و(٣) ناحية، و(٥٧٠) قرية . ينظر: سالنامة دولت عليّة عثمانيّة، سنة هجريّة سنة مخصوص ١٣١١هـ، در سعادت، قرق طقوزنجي سنه، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر، ص ٧٠٨.

(5) BOA. BEO. 312 / 23380 / 1 .

أمّا موظّفو اللواء وضباط موقع الحلّة العسكريّ فقد أبدوا تذمّرهم، فقام الموظّفون برفع عرائض الاستعطاف إلى والي بغداد ملتمسين منه العدول عن قرار النقل؛ لأنّهم لا يرغبون بمفارقة أُسرهم [١]. في حين طلب ضبّاط الجيش من قائد الجيش العثمانّي السادس في بغداد المشير رجب باشا التدخّل بالموضوع ...، فأجرى اتّصالًا مع والي بغداد قال فيه: «كيف ترسل جيشًا إلى بلد ليس فيه ثكنات عسكريّة فيبقى تحت رحمة الحر والبرد»[٢].

وعلى الرغم من ذلك أصرّ والي بغداد على موقفه، فأصدر أمرًا يقضي بتعيين محاسب أوقاف بغداد واصف بك متصرّفًا بالوكالة للواء الديوانيّة لحين وصول المتصرّف الجديد، وأوفده إلى الحلّة للإشراف على عملية الانتقال، كما أنذر والي بغداد موظّفي اللواء كافّة بضرورة الإسراع في تنفيذ أمر الانتقال الصادر، عادًّا المتخلّف من الموظّفين بمثابة المستقيل من الوظيفة، فما كان للموظّفين إلّا الالتحاق بمقرّ عملهم الجديد، ونُقلوا عن طريق النهر إلى الديوانيّة[٣].

(١) يوسف كركوش الحلّيّ، تاريخ الحلّة، ق١، ط١، المطبعة الحيدريّة، (النجف: ١٩٦٥)، ص ١٥٤.

(٢) ودّاي العطيّة، تاريخ الديوانيّة قديماً وحديثًا، المطبعة الحيدريّة، (النجف: ١٩٥٤)، ص ٦٩.

(٣) يوسف كركوش الحلّيّ، المصدر السابق، ص ١٥٤.

المحور الثالث: الإجراءات الحكوميّة بعد صدور قرار النقل

أرسل وزير الداخليّة مذكّرة إلى الصدر الأعظم بتاريخ (٣ آذار ١٨٩٤م)؛ لغرض الموافقة على تخصيص ماليّ لقضاء الديوانيّة، بعد أن نُقل مركز لواء الحلّة إليه من أجل إعمار مقرّ الحكومة، وتمّ تحديد مبلغ مالي مقداره (١٠٠٠) ليرة بحسب ما جاء بمضبطة المجلس المخصوص، وسوف يتمُّ تأمينه في الموازنة الماليّة لولاية بغداد للسنة الماليّة (١٣١٠هـ)، وإشعار وزارة الماليّة بذلك[١].

وفي (١٣ كانون الأوّل ١٨٩٣م) أصدرت الصدارة العظمى مذكّرة أكّدت فيها على ضرورة إتمام تنفيذ عمليّة نقل مركز لواء الحلّة مع الدوائر الإداريّة والعسكريّة إلى قضاء الديوانيّة، وتنفيذ ذلك بالصورة الحسنة، وإبقاء قوّة عسكريّة في قضاء الحلّة، لا سيّما بعد تقديم أهالي القضاء شكاوى وطلبات بعدم نقل مركز اللواء إلى الديوانيّة[٢].

أرسلت الصدارة العظمى مذكّرة إلى ولاية بغداد في (٢٣ كانون الأوّل ١٨٩٣م)، بخصوص منح متصرّف لواء الديوانيّة سعيد باشا مبلغًا ماليًّا مقداره (٧٥٠٠) قرش رواتب شهريّة له منذ تاريخ تعيينه وحتّى وصوله للمتصرّفيّة، وتقديم جدول بنفقاته إلى دائرة المحاسبة لتسوية المبلغ الماليّ المقدّم له[٣].

ورفعت دائرة قلم التحريرات في الصدارة العظمى مذكّرة إلى الصدر الأعظم بتاريخ (٣ آذار ١٨٩٤م)؛ لغرض الموافقة على التخصيص الماليّ لقضاء الديوانيّة، بعد

(1) BOA. BEO . 371 / 27818 . 2 .

(2) BOA. DH . MKT . 53 / 48 . 5 .

(3) BOA. DH. MKT. 187 / 39 / 2 .

أن نُقل مركز لواء الحلّة إليه؛ من أجل إعمار مقرّ الحكومة، وقد حدّد مبلغ مالي مقداره (١٠٠٠٠٠) قرش، ويؤمَّن في الموازنة الماليّة لولاية بغداد للسنة الماليّة (١٣١٠)[١].

وأصدرت الصدارة مذكّرات عدّة، منها مذكّرة إلى السرّ عسكر بتاريخ (١٢ نيسان ١٨٩٤م)، أوضحت فيها الأمر السلطانيّ الذي تضمّن صورة مصدّقة من صدور الإرادة السنيّة السلطانيّة بتاريخ (١٥ مارت ١٣١٠ ر. م)، ويحمل العدد (٣٢) بخصوص نقل مركز اللواء من قضاء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة[٢]. ومذكّرة إلى وزارة العدليّة والمذاهب بتاريخ (٢١ نيسان ١٨٩٤م)، جوابًا على كتابها ذي العدد (٨) في (٣١ مارت ١٣١٠ر.م) بخصوص نقل موظّفي العدليّة، فجاء الردّ بصدور الإرادة السنيّة بالموافقة على نقل موظّفي العدليّة من قضاء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة، بعد أن نُقل مركز اللواء إلى القضاء الأخير[٣]. ومذكّرة إلى ولاية بغداد في (٢٦ نيسان ١٨٩٤م)، تضمّنت الموافقة على صرف مبلغ ماليّ مقداره (١٠٠٠٠٠) قرش لإعمار مقرّ الحكومة والقشلة، ويجب تخصيص هذا المبلغ ضمن الموازنة الماليّة السنويّة لولاية بغداد للسنة الماليّة (١٣١٠)، على أن يتمّ إعداد كشف أو جدول بنفقات الصرف من مجلس إدارة ولاية بغداد بأسماء الأماكن التي سوف يتمُّ إعمارها، ومقدار الصرف أو نفقات ذلك الإعمار[٤].

ومن مذكرات الصدارة العظمى أيضًا مذكرة إلى وزارة الماليّة بتاريخ (٢٢ أيار ١٨٩٤م)، أوضحت فيها صدور الإرادة السنيّة السلطانيّة المبلغة لها بموجب

(1) BOA. DH . MKT. 53 / 48 . 7 .

(2) BOA. DH . MKT . 53 / 48 . 8 .

(3) BOA. DH . MKT . 53 / 48 . 15 .

(4) BOA. DH . MKT . 53 / 48 . 17 .

الأمر ذي العدد (٩٤) في (١٦ نيسان ١٣١٠ ر. م)، بالموافقة على صرف المبلغ الماليّ لإعمار قضاء الديوانيّة بعد قرار نقل مركز لواء الحلّة إليه[١]. ومذكّرة الصدارة إلى وزارة العدليّة في (١٧ حزيران ١٨٩٤م)، بخصوص نقل كلّ من نائب (قاضي) لواء الحلّة عبد النافع أفندي، ورئيس محكمة الجزاء أمين أفندي إلى قضاء الديوانيّة بعد صدور الموافقات الرسميّة على نقل مركز اللواء من الحلّة إلى الديوانيّة؛ ولتجنّب حدوث حالات فساد ماليّ وغيرها، فإنّه بعد إتمام نقلهما إلى الديوانيّة يرجى استبدالهما وتعيين آخرين بدلًا عنهما، ومخاطبة السلطات العسكريّة والإفتاء بخصوص ذلك[٢].

وفي (٢٣ حزيران ١٨٩٤م) أرسلت دار المشيخة الإسلاميّة مذكّرة إلى الصدارة العظمى ممّا جاء فيها: «جوابًا على برقية ولاية بغداد بخصوص نقل مركز لواء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة، وضرورة نقل نائب اللواء إلى الديوانيّة، فقد اتّخذت الإجراءات ومخاطبة السلطات ذات العلاقة، وتمّ نقل واستبدال النائب بآخر»[٣]. وجاء ردّ الصدارة العظمى على مذكّرة دار المشيخة الإسلاميّة بتاريخ (٢٨ حزيران ١٨٩٤م) بأنّه تمّت مخاطبة الجهات ذات العلاقة من وزارة الداخليّة والسرّ عسكر ووزارة الدفتر الخاقانيّ لاتّخاذ ما يلزم[٤].

وقد أرسلت الصدارة العظمى مذكّرة إلى ولاية بغداد في (٢٩ تموز ١٨٩٤م)، بخصوص المنح الماليّة لمتصرّف لواء الديوانيّة سعيد باشا، إذ تمّ منحه مبلغًا ماليًّا مقداره (٧٥٠٠) قرش رواتب شهريّة له منذ تاريخ تعيينه وحتّى وصوله للمتصرفيّة،

(1) BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 18 .

(2) BOA . BEO . 31451 / 1 .

(3) BOA . BEO . 427 / 31962 / 2 .

(4) BOA . BEO . 427 / 31962 / 1 .

لذا عليه تقديم جدول كشف بنفقاته إلى دائرة المحاسبة لتسوية المبلغ الماليّ المقدّم له، وبالفعل فإنّ المتصرّف بعد وصوله ومباشرته بمهامّه قدّم كشفًا بالنفقات، وأعاد مبلغًا ماليًّا زائدًا قدره (١٠٨٨) قرشًا[١]. ومن الجدير بالذكر أنّ المتصرّف الجديد للواء سعيد باشا الموصليّ وصل إلى مدينة الديوانيّة في (١٢ كانون الثاني ١٣٠٩) ماليّة [٢]، الموافق يوم الأربعاء (٢٤ كانون الثاني ١٨٩٤م)[٣].

(1) BOA. DH. MKT. 187 / 39 / 1.

(٢) ودّاي العطيّة، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٣) سامي ناظم حسين المنصوريّ، التقويم الشمسيّ العثمانيّ، ص١٣١.

المحور الرابع: مواقف أهالي الحلّة والديوانيّة من نقل مركز اللواء

١ - موقف أهالي قضاء الحلّة:

أرسل أهالي مدينة الحلّة برقيّة إلى الصدارة العظمى بتاريخ (٧ كانون الأوّل ١٨٩٣م)، شكروا فيها السلطان العثمانيّ وأثنوا عليه، ثُمّ أعطوا شرحًا مفصّلًا عن أوضاع مدينة الحلّة التي بدأت باستعادة نشاطها الزراعيّ بعد إنشاء سدّة الهنديّة، وتنظيم جريان المياه في نهر الفرات، وقد أوضحوا أنّ لقرار نقل مركز لواء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة آثارًا سلبيّة على مدينتهم التي بلغ عدد المنازل أو الدور فيها (٣٥٠٠) منزل، وبلغ عدد سكّان قصبة الحلّة حوالي (٣٠٠٠٠) نسمة. أمّا القرى التابعة لقضاء الحلّة فهي (٨٠) قرية، والزراعة في القضاء جيّدة، فالقضاء يضمّ بساتين النخيل والفواكه وفيه حوالي (٤٠٠٠٠) شجرة نخيل وفاكهة. أمّا الأراضي الزراعيّة فمساحتها بلغت (٦٠٠٠) فدّان[١] موزّعة على (١٠٧) مقاطعة زراعيّة[٢].

أمّا عشائر القضاء فكثيرة، أهمّها: عشائر آلبو سلطان، والجبور، وخفاجة، وآلبعيج وغيرها[٣]، وتلك العشائر منقسمة إلى فرق كثيرة، يتراوح عدد أفرادها ما بين

(١) الفدّان: وحدة قياس مساحة الأراضي الزراعيّة تساوي (٢٠) هكتارًا، والهكتار الواحد يساوي (٤) دونم جديدات، والدونم الجديد مساحته (٢٥٠٠) متر مربّع. ينظر: عماد أحمد الجواهريّ، تاريخ مشكلة الأراضيّ في العراق ودراسة في التطوّرات العامّة (١٩١٤ - ١٩٣٢م)، دار الحريّة، (بغداد: ١٩٧٨)، ص ٤٨١.

(2) BOA. DH . MKT. 53 / 48 . 6 / 1 – 4 .

(٣) عشائر قضاء الحلّة آنذاك هي: آلبو سلطان، والجبور، والخزاعل، واليسار، وخفاجة، وجحيش الزبيديّة، والمعامرة، والكوّام، وآلبو درباش من شمّر، وبني مسلم. ينظر: بغداد ولايت جليلة =

(٦٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠) نسمة، وغالبًا ما يتعرّض أفراد بعض العشائر في القرى البعيدة إلى عمليّات القتل والسلب من الشقاة، وأنّ لنقل مركز اللواء من قضاء الحلّة آثارًا سلبيّة على حالة الأمن في الحلّة التي يوجد فيها ثلاثة أفواج من قوّات الضبطيّة التي سوف ينقل معظم عناصرها مع نقل المركز، ممّا يؤثر في وضع قضاء الحلّة، ويساعد على انتشار حالات القتل والسلب، لا سيّما أنّ بعض بساتين الأهالي ومزارعهم تقع خارج المدينة، وتبعد عنها مسافة تتراوح ما بين (٣ – ٥) ساعات، كما أنّ بعض حالات القتل والسلب والسرقة موجودة في بعض القرى التابعة لقضاء الحلّة[١].

كما وضّح الأهالي أنّ مدينة الحلّة متفوّقة على الديوانيّة من حيث الناحية العمرانيّة، ففيها مقرّ للحكومة وقشلة وسجن، وأنّ هذه المنشآت غير موجودة في الديوانيّة، وسوف تكلّف الحكومة مبالغ ماليّة تتراوح ما بين (٢٠٠٠ – ٣٠٠٠) ليرة، وأنّ الأوضاع الاقتصاديّة والماليّة في الحلّة جيّدة، والأهالي والعشائر فيها ملتزمون بدفع الرسوم والضرائب، لا سيّما ضريبة الخيمة (ويركو جادري)[٢]، وفي نهاية البرقيّة

= سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية (١٣١٧ ـ ١٣١٨)، ولايت مطبعة سنده طبع اولمنشدر، ص٣٥١.

(1) BOA . BEO . 324 / 24266 . 3 – 5 .

(٢) وهي ضريبة الدخل، وتُسمّى أيضًا (الضريبة البيتيّة)، التي فرضتها الحكومة العثمانيّة على رعاياها المزارعين سواءً أكانوا مستقرّين أم رحّلًا. ويكون مقدار الضريبة خمسين قرشًا ذهبيًّا سنويًّا، وتكون الضريبة المفروضة على الأُسر أكثر منها على المنازل، إذ تفرض على كلّ رجل متزوّج، فإذا كان هناك رجلان متزوّجان في بيت واحد فتؤخذ الضريبة من كليهما. وكانت تخفض للأشخاص غير المقتدرين على دفعها كاملة، أو تقسيطها عليهم، أو تلغى عن بعض الأفراد الذين لا يستطيعون دفع أيّ مبلغ من المال لفقرهم. ينظر: ج. ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافيّ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع عليّ بن عليّ، (الدوحة: د. ت)، ص١٠٦٠؛ غانم محمّد عليّ، النظام الماليّ العثمانيّ في العراق=

التمس وترجّى أهالي الحلّة عطف السلطات العثمانيّة بعدم نقل مركز اللواء إلى قضاء الديوانيّة[١].

كما أرسل وجهاء وسادات مدينة الحلّة برقيّة أيضًا إلى الصدارة العظمى بتاريخ (٧ كانون الأوّل ١٨٩٣م)، استرحموا فيها الحكومة العثمانيّة بعدم نقل مركز لواء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة، موضّحين فيها أهمّيّة مدينة الحلّة من الناحية الاقتصاديّة والعسكريّة، وحاجة مدينة الديوانيّة إلى الإصلاحات لكي تكون مركزًا إداريًّا للواء[٢].

٢- موقف أهالي قضاء الديوانيّة:

أرسل أهالي مدينة الديوانيّة برقيّة إلى السلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني[٣] بتاريخ (٢٥ كانون الثاني ١٨٩٤م)، ووالي ولاية بغداد، وقائد الجيش السادس فيها،

= (١٢٥٥ - ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ - ١٩١٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة الموصل. ١٩٨٩، ص٢٠١- ٢٠٢.

(1) BOA . DH . MKT. 53 / 48 . 6 / 1 – 4 .

(2) BOA . BEO . 324 / 24266 / 6 .

(٣) عبد الحميد الثاني: هو عبد الحميد ابن السلطان عبد المجيد، ولد في عام (١٨٤٢م)، تعلّم القراءة والكتابة ودرس اللغة العربيّة، وسّع من اطّلاعاته، وصار يُجيد اللغات العربيّة، والفارسيّة، والفرنسيّة، والإنكليزيّة، والألمانيّة وقليلًا من الروسيّة، من هواياته مناقشته العلماء ومناظرة المشايخ، وجمع الكتب النادرة، وممارسة الرسم. بُويع سلطانًا في (١ أيلول ١٨٧٦م) واتّخذ من قصر يلدز مقرًّا له، قام أعضاء جمعيّة الاتّحاد والترقّي في عام (١٩٠٨م) بانقلاب ضدّه، واشترطوا عليه العمل والتقيّد بالدستور (القانون الأساسيّ) فوافق على ذلك، خُلع في عام (١٩٠٩م) من الاتّحاديّين، ونُفي إلى سلانيك مدّة ثلاثة أعوام، لينقل بعدها إلى إسطنبول عام (١٩١٢م) ليبقى تحت الحراسة المشدّدة حتّى أواخر أيّامه، وفي عام (١٩١٨م)، اشتدّ مرضه ليتوفّى في (١٠ شباط ١٩١٨م). لمزيد من التفصيل ينظر: أورخان محمّد عليّ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، مكتبة دار الأنبار، ط١، (الرمادي: ١٩٨٧).

تضمّنت الشكر الذي قدّمه أهالي الديوانيّة في (٩ كانون الثاني ١٨٩٤م)؛ لقيامهم بنقل مركز لواء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة، وهذا نصّ البرقيّة: «من المفروضات الواجبات أداء الشكران إلى الخالق ذي النعماء باسط الأرض ورافع السماء الذي أرانا زمن الملك السعيد سلطان البرين وخاقان البحرين خادم الحرمين الشريفين مالك رقاب العرب والعجم حامي حوزة الدين وقاهر المشركين ومؤيدي خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم الخليفة العادل مالك رقابنا عبد الحميد خان خلد الله ملكه إلى آخر الزمان، لا زالت رايات عدله مشروعة وأيادي فضله علينا مبسوطة ولا زلنا نرعى في روضة نعمه وأمانه حتى أفاق معدلة عدالة كسرى العادل وأنى لكسرى في مثل هذه المرحمة الحميديّة وشفقته على الرعية أشهر من الشمس البازغة في رابعة النهار وعلى الخصوص؛ لأجل اكمال الأمان وإتمام الإحسان بولاية علينا الحسامين القاطعين الناصرين ملة الإسلام حضرة صاحب الدولة الوزير الأعظم والدستور المكرم والي الولاية الجليلة الحاج حسن رفيق باشا والمشير الأفخم والدستور المكرم مشير الجند السادس رجب لبيب باشا، وفي الحقيقة لله درهما مهدا الأمور المهمة وسددا الصعاب بالآراء السليمة حتى ضحكت من أفكارهم وجه الغبراء وابتسمت الثغور منهم ثوب الأزهار والأوراد واكتست منهم ثوب عدل ومعروف وأورثوا القلوب فرحًا وسرورًا وملؤوا الأفئدة نشاطًا، لا سيّما تصحيحهم إلى استقامة الخطة العراقيّة، وملاحظتهم العميقة في تكثير واردات أموال الميريّ والمنافع العموميّة، وهو نقل محل متصرفية الحلّة إلى الديوانيّة، فلعمري قد أصابا حيث إن الديوانيّة هي محل نقطة متوسطة قريبة المسافات إلى القضاءات[1] والنواحي إليها. ثانيها إدخال العشائر المتوحشة إلى المدنيّة وأنهم يكسبون الأمنيّة وتمسهم اكف عدالة الحكومة السنيّة. ثالثها أمنية الطرق ومحافظة أموال التجار. رابعها المطلب الكلي والمقصد الأصلي وهو حقن

(١) الأقضية.

دماء المسلمين من العشائر بعضهم من بعضٍ الذي يضمحل في كل سنة في النفوس المحترمة مبالغ خطيرة ولو لم يكن في نقل المتصرفيّة إلى الديوانيّة غير هذه المنفعة لكفى حيث قال الله تعالى في القرآن الحميد (ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا) وفي واسطة قرب المتصرفيّة، وإحاطة العشائر، وقرب العساكر المنصورة حفظت أموال التجار، وحقنت دماؤهم، وتأمنت طرقهم، وعمرت بلادهم، وكثرت أسبابهم، فإذا كان الأمر كذلك يقتضي شكران المنعم فلا نملك غير الدعاء لبقاء ذات الملوكيّة داعين الخالق المصور أن يطيل عمره وينصر عساكره نصرًا عزيزًا، وأن يؤيد أمراءَنا العاملين السيفين القاطعين ممهدين أركان الدولة، والدين حضرة الوزير الأعظم والدستور المكرم لا زالوا موفقين لخدمة السلطان. آمين»[1].

(1) BOA . BEO . 293 / 21955 . 3 .

الخاتمة

ونخلص في نهاية البحث الى النتائج الآتية:

١. وجود اختلاف بين الباحثين على تاريخ دقيق لنقل مركز إدارة اللواء من قضاء الحلّة إلى قضاء الديوانيّة؛ بسبب أنّ موضوع النقل قد طُرح في النقاشات والمراسلات الحكوميّة منذ عام (١٨٩٢م) وحتّى عام (١٨٩٤م).

٢. على الرغم من أنّ عدد سكّان قضاء الحلّة أكثر من عدد سكّان قضاء الديوانيّة، إلّا أنّ السلطات العثمانيّة رأت من المصلحة نقل مركز القضاء من الحلّة إلى بلدة تتوسّط بلدات ونواحي اللواء المختلفة، وكان في مقدّمتها الشاميّة والسَّماوة والدغّارة وعفك وغيرها.

٣. إنّ عددًا من الباحثين السابقين والمعاصرين قد وضع أسبابًا لنقل مركز اللواء من الحلّة إلى الديوانيّة على وفق المعلومات والبيانات السكّانيّة والاقتصاديّة لكلا المدينتين، ولم يطّلعوا على الأسباب الحقيقيّة التي اعتمدتها السلطات الحكوميّة العثمانيّة لذلك النقل؛ وذلك لغياب الوثائق العثمانيّة في حينها، وصعوبة الحصول عليها من الباحثين لأسباب مختلفة.

٤. حدّدت السلطات العثمانيّة أسبابًا لنقل مركز اللواء من الحلّة إلى الديوانيّة، كان أوّلها السبب الماليّ، والاقتصاديّ، ومفاده أنّ بقاء المركز في قضاء الحلّة لا يدعم الانضباط والانتظام في دفع الرواتب، واستيفاء الأموال، لا سيّما أنّ عشائر أقضية الديوانيّة، والشاميّة، والسَّماوة، مطلوبة ماليًّا لخزينة الدولة، وأنّ لواء الحلّة ببلداته المختلفة ذو إيرادات ماليّة كبيرة؛ بسبب القوّة الإنتاجيّة

التـي تتمتّـع بهـا الأراضي الزراعيّـة في أقضيتـه. وثـاني الأسـباب هـو السـبب الأمنـيّ؛ لغـرض فـرض الأمـن والنظـام في مناطـق اللـواء كافّـة، والحفـاظ عـلى أمـن طـرق التجـارة، وثالثهـا السـبب الجغـرافيّ، والعسـكريّ المتمثّـل بموقـع قضـاء الديوانيّـة في وسـط اللـواء فهـو يحظى بأهمّيّـة كبـيرة في بسـط نفـوذ الحكومـة عـلى بقيّـة مناطـق اللـواء ويسـهّل حركـة القـوّات العسـكريّة ضـدّ العشـائر غـير الخاضعـة للسـلطات العثمانيّـة، فضـلًا عـن أنّ نقـل مركـز اللـواء إلى قضـاء الديوانيّـة سيسـهّل عمليّـة مراجعـة أهـالي مناطـق اللـواء كافّـة للدوائـر الحكوميّـة. ورابعهـا كان السـبب العمـرانيّ إذ إنّ قصبـة الحلّـة آنـذاك لم تتوسّـع؛ بسـبب إهمـال متـصرّف اللـواء، عـلى العكـس مـن قصبـة الديوانيّـة التـي كانـت تتمتّـع بموقـع متوسّـط، فضـلًا جـودة هوائهـا، ولطافـة موقعهـا.

الملاحق

ملحق رقم (١)

خارطة ولاية بغداد أواخر العهد العثمانيّ وفيها يظهر لواء الديوانيّة[١]

(١) محمّد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (إستانبول: ١٣٢٥هـ)، ص ١٠٠.

ملحق رقم (٢)

مذكّرة أرسلت من الصدر الأعظم إلى قصر السلطان العثمانيّ،

وقد تضمّنت الإرادة السنيّة السلطانيّة بتاريخ (٦ تشرين الأوّل ١٨٩٣م).

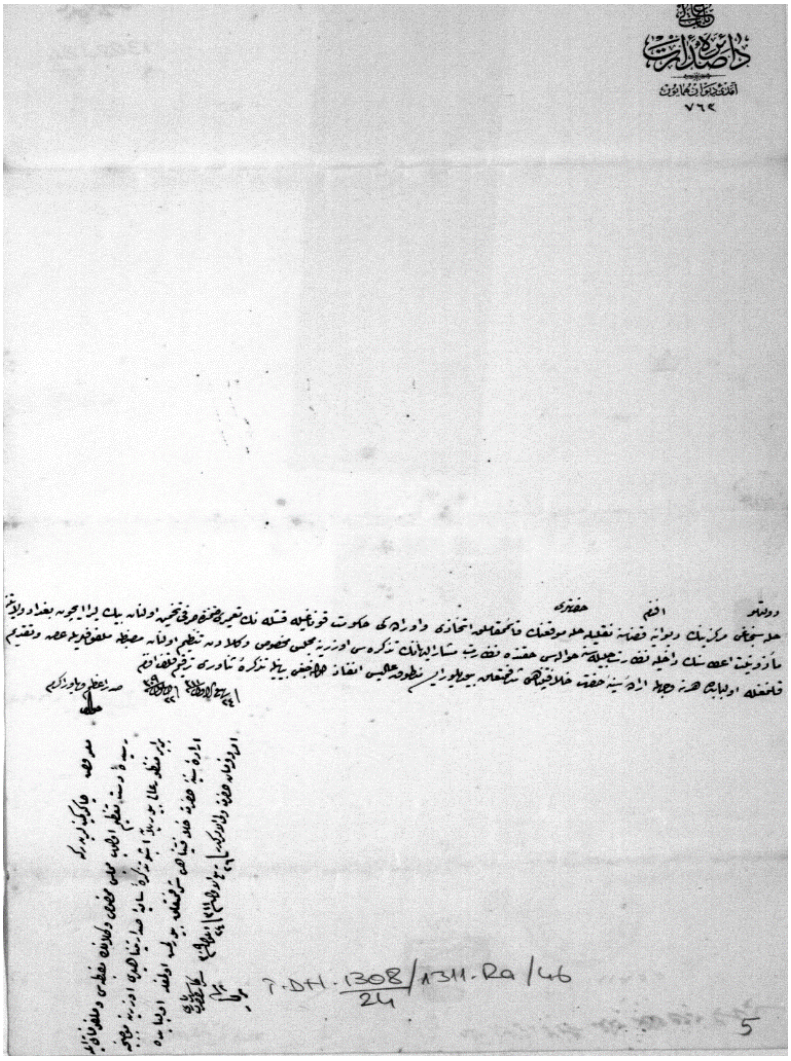

ملحق رقم (٣)

برقيّة أهالي مدينة الحلّة إلى الصدارة العظمى في (٧ كانون الأوّل ١٨٩٣م).

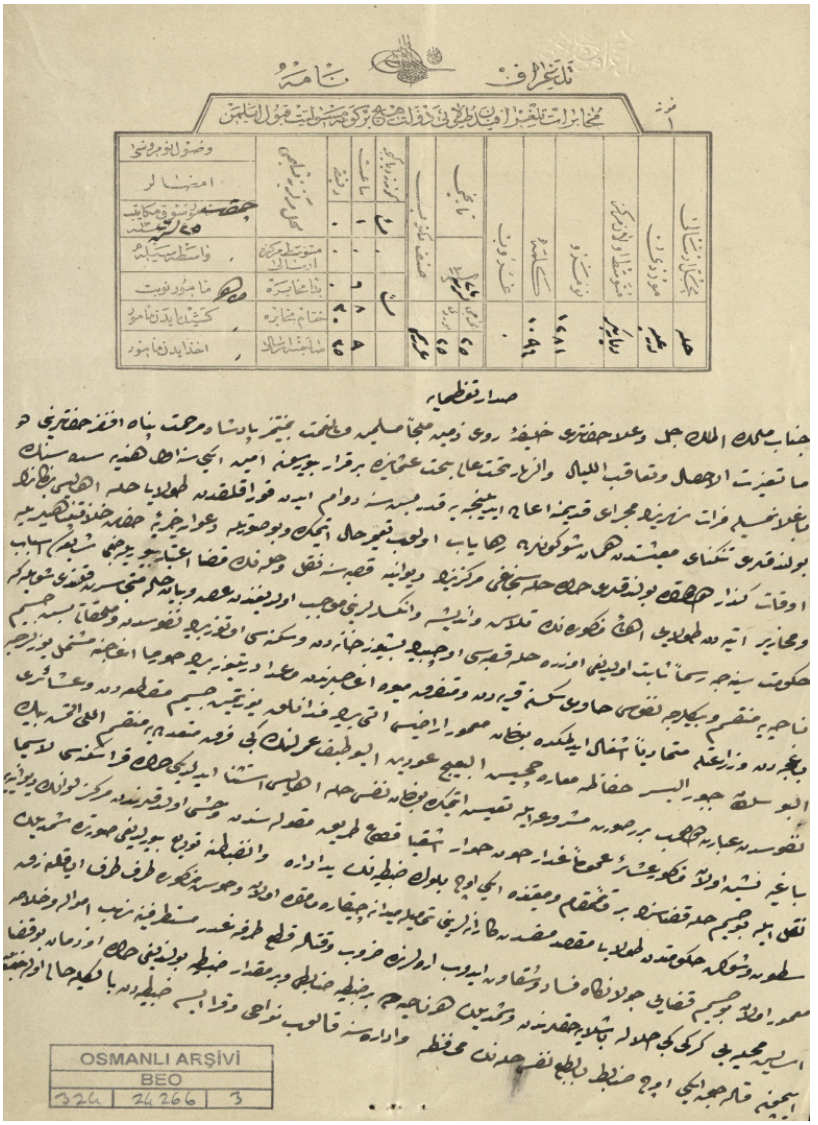

OSMANLI ARŞİVİ
BEO
324 | 24266 | 3

قائمة المصادر

أوّلًا: الوثائق العثمانيّة غير المنشورة (المحفوظة في الأرشيف العثمانيّ إسطنبول).

1. BOA . BEO . 206 / 15388 / 2 .
2. BOA . BEO . 293 / 21955 . 3 .
3. BOA . BEO . 312 / 23380 / 1 .
4. BOA . BEO . 31451 / 1 .
5. BOA . BEO . 324 / 24266 . 3 – 5 .
6. BOA . BEO . 324 / 24266 / 6 .
7. BOA . BEO . 371 / 27818 . 2 .
8. BOA . BEO . 427 / 31962 / 1 .
9. BOA . BEO . 427 / 31962 / 2 .
10. BOA . DH . MKT . 187 / 39 / 1 .
11. BOA . DH . MKT . 187 / 39 / 2 .
12. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 15 .
13. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 17 .
14. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 18 .
15. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 2 .
16. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 4 .
17. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 5 .

18. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 6 / 1 – 4 .

19. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 7 .

20. BOA . DH . MKT . 53 / 48 . 8 .

21. BOA . I . DH . 1308 - 24 / 46 . Ra 1311 . 2 .

22. BOA . I . DH . 1309 / 21 . 1 .

23. BOA . I . DH . 579 / 40335 . 2 . 20 RA . 1285 .

24. BOA . I. DH . 14081 . 21 C. . 1267 .

25. BOA . SD . 2162 / 36 . 5 .

26. BOA . SD . 2162 / 36 . 7 .

27. BOA . SD . 2617 / 11 . 1 .

ثانيًا: الوثائق العثمانيّة غير المنشورة

١. سالنامة الدولة العثمانيّة العموميّة لسنة ١٢٧٢هـ، دفعة ١٠، دار الطباعة العامرة.

٢. سالنامة دولت عليّة عثمانيّة لسنة ١٢٨٦هـ، دفعة ٢٤.

٣. سالنامة دولت عليّة عثمانيّة لسنة ١٢٩١هـ، دفعة ٢٩.

٤. سالنامة دولت عليّة عثمانيّة، سنة هجريّة سنة مخصوص ١٣١١هـ، در سعادت، قرق طقوزنجي سنه، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر.

٥. بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، اون التنجي دفعة در سنة قمرية ١٣١٨ وشمسية ١٣١٦ – ١٣١٧، ولايت مطبعة سندة، طبع اولمنشدر.

٦. بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در،

سنة قمريّة ١٣١٩، وشمسيّة ١٣١٧ - ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولمنشدر.

٧. بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٩، سنة هجريّة ١٣٢٣، وسنة ماليّة ١٣٢١، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر .

٨. بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، يكرمنجي دفعة در، سنة هجريّة ١٣٢٤، روميّة ١٣٢١ - ١٣٢٢، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر .

ثالثًا: الدراسات الجامعيّة .

١. غانم محمّد عليّ، النظام الماليّ العثمانيّ في العراق ١٢٥٥ - ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

رابعًا: الكتب العربيّة والمعرّبة.

١. أ، ج، سوانس كوبر، رحلة في البلاد العربيّة الخاضعة للأتراك، ترجمة صادق عبد الركابيّ، ط١، الأهليّة للنشر والتوزيع، (عمان: ٢٠٠٤) .

٢. أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانيّة، نقله إلى العثمانيّة عليّ رشاد، ترجمه إلى العربيّة محمود عليّ عامر، قدّمت له وعلّقت عليه سمر بهلوان، ط١، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ٢٠٠٨) .

٣. أورخان محمّد عليّ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، مكتبة دار الأنبار، ط١، (الرمادي: ١٩٨٧).

٤. ج . ج . لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخيّ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب

أمير دولة قطر، ج٤، مطابع عليّ بن عليّ، (الدوحة: د . ت).

٥. ج. ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافيّ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع عليّ بن عليّ، (الدوحة: د . ت).

٦. جميل موسى النجّار، الإدارة العثمانيّة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثمانيّ (١٨٦٩ - ١٩١٧م)، دار الشؤون الثقافيّة، ط٢، (بغداد: ٢٠٠١).

٧. سامي ناظم حسين المنصوريّ، انتفاضة ٩ أيّار ١٨٦٩م في الديوانيّة وتوابعها في ضوء الوثائق العثمانيّة، دار الفرات للثقافة والإعلام، ط١، (بابل: ٢٠٢٢م).

٨. سامي ناظم حسين المنصوريّ، التقويم الشمسيّ العثمانيّ (الماليّ- الروميّ) (١٨٤٠ - ١٩١٨م)، دار الفرات للثقافة والإعلام، (بابل: ٢٠٢٠م).

٩. سامي ناظم حسين المنصوريّ، الديوانيّة في العهد العثمانيّ الأخير (١٨٥١ - ١٩١٧م) دراسة لتاريخها الإداريّ في ضوء السالنامات العثمانيّة، دار المدينة الفاضلة، ط١، (د. م: ٢٠١٢).

١٠. سامي ناظم حسين المنصوريّ، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإداريّة العربيّة في الوثائق العثمانيّة (١٢٨١ - ١٣٣٦هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م)، الدار العربيّة للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠١٨).

١١. سامي ناظم حسين المنصوريّ، ٢١ كانون الأوّل ١٧٠١م من هنا بدأت حكاية مدينة ديوانيّة الحسكة (الديوانيّة)، دار الفرات للثقافة والإعلام، ط١، (بابل: ٢٠٢٢م).

١٢. س. موستراس، المعجم الجغرافيّ للإمبراطوريّة العثمانيّة، ترجمة وتعليق،

عصام محمّد الشحادات، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، (بيروت: ٢٠٠٢).

١٣. سهيل صابان، المعجم الموسوعيّ للمصطلحات العثمانيّة التاريخيّة، (الرياض: ٢٠٠٠).

١٤. شوكت باموك، التاريخ الماليّ للدولة العثمانيّة، دار المدار الإسلاميّ، ط١، (طرابلس: ٢٠٠٥).

١٥. عبّاس العزّاويّ، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥).

١٦. عبّاس العزّاويّ، تاريخ النقود العراقيّة لما بعد العهود العبّاسيّة، شركة التجارة والطباعة، (بغداد: ١٩٥٨).

١٧. عليّ هادي عبّاس المهداويّ، الحلّة في العهد العثمانيّ المتأخّر (١٨٦٩- ١٩١٤م)، منشورات بيت الحكمة، ط١، (بغداد: ٢٠٠٢).

١٨. عماد أحمد الجواهريّ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطوّرات العامّة (١٩١٤- ١٩٣٢م)، دار الحرّيّة، (بغداد: ١٩٧٨م).

١٩. فاضل بيّات، الدولة العثمانيّة في المجال العربيّ دراسة تاريخيّة في الأوضاع الإداريّة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانيّة حصرًا، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧م).

٢٠. مصطفى نور الدين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيّد جعفر، عني بنشره وأضاف عليه وعلّق حواشيه، إبراهيم الواعظ، مطبعة الاتّحاد، (الموصل: ١٩٤٨م).

٢١. نخبة من الباحثين، الجيش والسلاح، ج٥، (بغداد: ١٩٨١م).

٢٢. ودّاي العطيّة، تاريخ الديوانيّة قديمًا وحديثًا، المطبعة الحيدريّة، (النجف: ١٩٥٤).

٢٣. يوسف كركوش الحلّيّ، تاريخ الحلّة، ق١، المطبعة الحيدريّة، ط١، (النجف: ١٩٦٥م).

خامسًا: الكتب باللغة التركيّة (العثمانيّة)

١. محمّد نصر الله وآخرون، ممّالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (إستانبول: ١٣٢٥هـ).

٢. محمود شوكت، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكريه سي، قسم ثاني، ايكنجي جلد، مكتب حربيه مطبعة سنده طبع اسيدلمشدر، (د. م: ١٣٢٥).

سادسًا: الصحف والمجلات

أ- الصحف:

١. الزوراء، العدد ٨، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٦هـ.

٢. الزوراء، العدد ١٦، (٢٢ جُمادى الآخرة ١٢٨٦هـ).

ب- المجلّات:

١. محمّد حسن عليّ مجيد، ولاة الحلّة وحكّامها في القرن التاسع عشر حتّى نهاية الحكم التركيّ في العراق (١٨٠٠ - ١٩١٧م) وأثرهم في الشعر، مجلّة المؤرّخ العربيّ، العدد٢٠، بغداد، ١٩٨١.

٢. محمود بن سلطان بك الشاويّ، ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاويّ، تحقيق عبد الجبّار العمر، مجلّة آفاق عربيّة، السنة السادسة، العدد ٦- ٧، (شباط - آذار ١٩٨١م).